الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٢٧
المعقودة يوم الأربعاء
١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السابعة والعشرين

الرئيس: السيد راتا (نائب الرئيس) (نيوزيلندا)

المحتويات

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

البند ١٦٥ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.3/50/SR.27
5 January 1996
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

95-82270

في غياب الرئيس تولى السيد راتا (نيوزيلندا) (نائب الرئيس) رئاسة الجلسة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/50/3، A/50/38، A/50/110، A/50/163، A/50/215-S/1995/475، A/50/257/Rev.1-E/1995/61/Rev.1، A/50/346، A/50/369، A/50/378، A/50/398، A/50/425-S/1995/787، A/50/538، A/50/691، A/50/744، A/50/747-E/1995/126، A/Conf.177/20 و Add.1*).

البند ١٦٥ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم (تابع) (A/50/744)

١ - السيد ري سونغ ايل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والمعقود في بيجين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ يعد خطوة هامة نحو العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم. كما يعد برنامج العمل الذي اعتمد بهذه المناسبة نداء قويا لوضع حد لتهميش المرأة عن طريق أخذ حقوقها في الاعتبار في جميع السياسات، واعتماد تدابير واقعية لصالحها. ويجب أن يعمل المجتمع الدولي وكذلك الدول الأعضاء على تنفيذ ما جاء في هذا البرنامج. إنه يولي الأولوية للقضاء السريع على الفقر والبطالة والمرض والأمية وكلها من المشاكل الملحة التي تواجه المرأة في البلدان النامية التي عانت من الاستعمار في الماضي. ولاحظ عدم التوازن في العلاقات الاقتصادية والتجارية الذي يضر بتنمية هذه البلدان ومن ثم بظروف معيشة المرأة فيها. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ترى أن النهوض بالمرأة يتم عن طريق تطبيق الاستراتيجيات الرامية إلى إنشاء نظام سياسي واقتصادي عادل على الصعيد الدولي وأن هناك مسؤولية خاصة تقع في هذا الصدد على عاتق البلدان المتقدمة النمو. إن كل بلد عليه الاضطلاع بدور حاسم في تحسين ظروف المرأة كما أن عليه الاضطلاع بهذه المسؤولية عن طريق اعتماد قوانين تضمن المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل في جميع المجالات وعلى الصعيدين الدستوري والعملي. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد رأت دائما أن المساواة بين الجنسين تعد عنصرا أساسيا في سياستها الوطنية للتنمية الاجتماعية، ولذلك فإن المرأة تشترك بنشاط في إدارة شؤون الدولة والاقتصاد والتنمية. إن دستور البلد يضمن المساواة في الحقوق السياسية والاجتماعية للنساء كما أنه يتضمن أحكاما محددة لصالحهن. لقد اتخذت الحكومة في كوريا جميع التدابير اللازمة ومنها - الرعاية الطبية المجانية وإجازة الأمومة المدفوعة الأجر، والتعليم المجاني والإلزامي - حتى يتسنى للمرأة الاشتراك دون صعوبة في الحياة الاجتماعية وفقا لروح النظام الشعبي والاشتراكي السائد في البلد.

٢ - وقال ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إنه يشعر بقلق بالغ إزاء مشكلة النساء البالغ عددهن ٠٠٠ ٢٠٠ واللائي يعرفن باسم نساء "الترفيه"، وغالبيتهن من الكوريات اللائي اختطفن وانتهكن

* يصدر فيما بعد.

على نحو منظم وعذبن وقتلن في كثير من الأحيان بواسطة الجيش الياباني خلال الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من بعض التدابير التي اتخذت مؤخرا لتهدئة الموضوع فإن الحكومة اليابانية لم تعترف مطلقا حتى الآن اعترافا كاملا بخطأها كما أنها لم تعوض كما ينبغي ضحايا هذه الجرائم السابقة وأسرهن. إن بلده يحث مرة أخرى الحكومة اليابانية على الاضطلاع بمسؤولياتها السياسية اضطلاعا كاملا عن طريق إلقاء الضوء الكامل على الوقائع المشار إليها وتقديم اعتذارات لضحايا هذه الجرائم ودفع التعويض اللازم للدول التي تنتمي إليها هؤلاء النسوة.

٣ - السيد لي (جمهورية كوريا): قال إن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة قد أكد مفهوما حيويا وهو أن المشاركة التامة للمرأة ومساواتها في جميع مجالات الأنشطة والاعتراف بحقوقها بوصفها حقوقا أساسية تعد كلها أهدافا لا يمكن فصلها عن التنمية المستدامة. إن هذا المؤتمر الذي ضم عناصر متنوعة ابتداء من المسؤولين وحتى ممثلي المنظمات غير الحكومية قد أعطى لمسألة حقوق المرأة دويا لم يسبق له مثيل وبخاصة على المستوى المحلي. إن تطبيق الاعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدا بهذه المناسبة ويقترحان على البلدان وسائل جديدة لكفالة المشاركة التامة للمرأة والمساواة بين الجنسين يتوقف في المقام الأول على إرادة المسؤولين في كل بلد من البلدان فيما يتعلق باتخاذ الترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة. إن الحكومات قد يكون من مصلحتها نظرا لتعدد المهام التي تنتظرها أن تحدد أهدافها الاستراتيجية الخاصة بها وأولوياتها الوطنية في ضوء المجالات الاثنى عشر الحاسمة الواردة في برنامج العمل.

٤ - إن حكومة جمهورية كوريا ترى أن النهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين عن طريق وضع حد للتهميش المستمر للمرأة على جميع المستويات إنما هو من الأعمال التي تتسم بالأولوية لضمان تطبيق برنامج العمل وهي تضع حاليا خطة وطنية لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية. وتنص هذه الخطة على اصدار قانون أساسي بشأن المساواة بين الجنسين يهدف إلى تيسير أخذ حقوق المرأة في الاعتبار في السياسات الوطنية وزيادة النسبة المئوية للنساء في الوظائف العليا في الدولة من الآن وحتى عام ٢٠٠٠ واعتماد تدابير واقعية لصالح المرأة العاملة ربة الأسرة وتنظيم اجتماعات وطنية وإقليمية ودولية في المركز المعني بالمرأة الذي أنشئ مؤخرا لمراقبة متابعة تنفيذ توصيات مؤتمر بيجين واصدار وتعميم النص الكامل لإعلان وبرنامج عمل بيجين بغية توعية الجمهور من الجنسين بصورة أكبر بصدد دور المرأة في المجتمع وهو الدور الذي لا يمكن الاستعاضة عنه.

٥ - وعلى الصعيد الدولي فإن تنفيذ توصيات المؤتمر يتوقف قبل كل شيء على التعاون والمشاركة على المستوى العالمي وبخاصة في مجال القضاء على الفقر بين النساء الذي يعد من أهم العقبات في سبيل النهوض بالمرأة. إن جمهورية كوريا تحرص في هذا الصدد على الإشارة إلى الأهمية القصوى لتنمية التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والهيئات المالية الدولية لمكافحة الفقر الذي تعاني منه المرأة في البلدان النامية وبخاصة في أقل البلدان نموا. إن الجهود العالمية التي تبذل لصالح التنمية الاجتماعية يجب أن تولي أهمية خاصة للمرأة أولا لأنها أهم ضحايا التمييز والظلم الاجتماعي ولأن التنمية المستدامة يجب أن تتم عن طريق المساواة في الحقوق والفرص بين الجنسين في مجالات التعليم والصحة وتنظيم الأسرة. ويجب حتى

تضع المؤسسات الاجتماعية التي ما زالت تميز بين المرأة والرجل حدا لهذه الممارسات أن تؤخذ توصيات مؤتمر بيجين في الاعتبار الواجب عند وضع برامج التنمية الاجتماعية على المستوى العالمي.

٦ - إن جمهورية كوريا التي ترى أن المرأة سواء كانت ضحية المنازعات أو لاجئة بحاجة إلى حماية خاصة، تؤكد أهمية الجزء الوارد في برنامج العمل والمكرس لتعزيز السلم وتسوية المنازعات والحد من آثار المنازعات المسلحة وغيرها من أنواع المنازعات على المرأة، كما أنها ستواصل تأييد جميع التدابير التي تتخذ لحماية الحقوق الأساسية للمرأة. وإذا كان تنفيذ الترتيبات المؤسسية اللازمة للتطبيق الفعال لإعلان وبرنامج عمل بيجين يقع أولا على عاتق البلدان فإن الأمم المتحدة يتعين عليها الاضطلاع بدور لا غنى عنه في مجال التنسيق. ويجب لذلك تعزيز آليات النهوض بالمرأة القائمة في الأمم المتحدة كما يجب على هيئات الأمم المتحدة إيلاء أهمية أكبر للمسائل المتعلقة بالمرأة. إن مشروع دمج المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة يجب أن يدرس في هذا السياق.

٧ - ونظرا للجهود المستمرة والمتضافرة التي بذلتها المنظمات غير الحكومية في أثناء الإعداد لمؤتمر بيجين وانعقاده فإنها تستحق مزيدا من الاهتمام بوصفها شريكة وعنصرا من المقرر أن يضطلع بدور رئيسي في تنفيذ توصيات المؤتمر. إن بوسع المنظمات غير الحكومية تقديم مساعدة قيمة لاسترعاء اهتمام المسؤولين الوطنيين وإعلام المرأة في جميع مستويات المجتمع بالحقوق التي يكفلها لها إعلان وبرنامج عمل بيجين.

٨ - وبمناسبة العيد الخمسين للأمم المتحدة فإن المرأة قد شغلت المكان الذي تستحقه في أعمال المنظمة. إن جمهورية كوريا تقدر الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومنجزاتها في مجال النهوض بالمرأة منذ أكثر من ٥٠ عاما وإن كان هناك الكثير الواجب عمله في هذا المجال. وتأمل كوريا في أن تضاعف الأمم المتحدة من جهودها في هذا المجال وهي تتعهد ببذل كل ما في وسعها لدعم هذه الجهود والتعاون مع المنظمة.

٩ - السيدة باك (كندا): أشادت بأن تعزيز المساواة وحقوق المرأة أصبح يشكل بعد ٥٠ عاما من إنشاء الأمم المتحدة عنصرا أساسيا من العمل الذي تضطلع به المنظمة لضمان المساواة والتنمية والسلم في العالم. وفي هذا الصدد فإن برنامج العمل الذي اعتمد في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة لا يترك مجالا للشك فيما يتعلق برغبة الدول في تعزيز حقوق المرأة. إن كندا قد أولت أكبر قدر من الأهمية لوضع هذه الخطة التوجيهية التي تؤكد المسؤولية الواقعة على عاتق الدول فيما يتعلق باعتماد تدابير وسياسات لكفالة استقلال المرأة. وإذا كانت الحكومات مسؤولة في المقام الأول عن تنفيذ برنامج العمل فإن دور التأييد والتشاور الواقع على عاتق منظومة الأمم المتحدة يتسم أيضا بأهمية رئيسية. وهذا هو السبب في أن كندا ترى وجوب إعادة النظر في تعزيز ولاية لجنة مركز المرأة لأنها مركز الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للقضاء على التمييز القائم على الجنس. إن اللجنة ينبغي أن تضطلع بدور مركزي في متابعة تنفيذ برنامج العمل ومساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على تنسيق وضع التقارير الخاصة بتنفيذ هذا البرنامج

وذلك بالتعاون مع آلية مشتركة بين المؤسسات. كما ينبغي عليها أيضا المساهمة في ادماج اشكالية الرجل/المرأة في جميع أنشطة هيئات منظومة الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك فإن أية إعادة نظر في ولاية اللجنة يجب أن تواكبها اعادة تقييم لوضع شعبة النهوض بالمرأة وبخاصة دورها في تنفيذ برنامج العمل وبصفة خاصة الخطة المنقحة المتوسطة الأجل على مستوى المنظومة للنهوض بالمرأة في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠١ في ضوء توصيات مؤتمر بيجين. إن كندا ستواصل البحث مع الدول الأخرى ومع الشعبة عن وسائل التوصل إلى هذه النتيجة.

١٠ - وفضلا عن ذلك فإن من الضروري التنسيق على مستوى المنظومة بين أنشطة النهوض بالمرأة التي تم الاضطلاع بها في أعقاب المؤتمرات الأخرى التي عقدتها الأمم المتحدة مثل مؤتمر حقوق الإنسان والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

١١ - إن كندا ترحب مع الارتياح بتوصية الأمين العام الرامية إلى ادماج المسائل المتعلقة بالمرأة في قرارات السياسة العامة وكذلك أخذها في الاعتبار في جميع أنشطة المنظومة. إن كندا تشعر بالارتياح أيضا لاقتراح الأمين العام انشاء مجلس رفيع المستوى للنهوض بالمرأة يكلف بتقديم المشورة له بشأن تنفيذ نتائج المؤتمر. وتشعر بالارتياح فضلا عن ذلك للقرار الذي اتخذه الأمين العام مؤخرا بإنشاء أفرقة خاصة فيما بين المؤسسات لدعم تنفيذ الاتفاقات الناجمة عن مؤتمرات الأمم المتحدة في مختلف البلدان. إن هذه الأفرقة سوف تستفيد إلى حد بعيد إذا ما أخذت في الاعتبار في أعمالها الاختلافات بين الجنسين. وتؤيد أيضا اقتراح الأمين العام الرامي إلى انشاء فريق رابع متخصص مشترك بين المؤسسات يكلف بالمسائل المتعلقة باستقلال المرأة والنهوض بها بغية كفالة تنفيذ نتائج المؤتمر. إن كندا التي أدلت ببيان مؤخرا في الجمعية العامة أوضحت فيه ضرورة تحسين التعاون مع الوكالات المتخصصة وفيما بينها للاستفادة إلى أبعد الحدود من الموارد المحدودة المتاحة للأمم المتحدة ترى أن رؤساء الأمانات في هذه المؤسسات يجب أن ينسقوا الأنشطة المضطلع بها لتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية بغية التوصل إلى التكامل وتفادي الازدواجية.

١٢ - لقد أحرزت كندا منذ المؤتمر العالمي المعني بالمرأة الذي عقد في نيروبي تقدما كبيرا على طريق المساواة بالنسبة للمرأة. وبغية تحقيق مزيد من التقدم فإن كندا قد نشرت قبل مؤتمر بيجين بفترة وجيزة خطة اتحادية للمساواة بين الجنسين تنص في جملة أمور على اجراء تحليلات بالنسبة لكل من الجنسين عند وضع السياسات والبرامج والتدابير التشريعية الوطنية وذلك لتقييم آثارها المحتملة على الرجال والنساء وهي تأمل أن يؤدي ذلك إلى تحسين ظروف المعيشة اليومية للنساء والرجال.

١٣ - وقالت في ختام كلمتها إن كندا تعلن أن التنفيذ الفعال لبرنامج العمل يتوقف على الدعم الذي سوف يحصل عليه من المنظمات غير الحكومية التي أسهمت إلى حد بعيد في انجاح المؤتمر. والواقع أن تعبئة الجمهور والمشاركة النشطة لجميع قطاعات المجتمع يجب أن تعزز الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة على المستوى الدولي وجهود الدول الأعضاء على المستوى الوطني. ومن هذا المنطلق فإن لجنة مركز المرأة قد تود دراسة كيفية دعوة العناصر المستقلة المتباينة التي اشتركت في مؤتمر بيجين إلى المشاركة في

أعمالها، كما أن بوسع الدول أن تدرس اشراك ممثلين عن المجتمع المدني في وضع استراتيجياتها الوطنية لتنفيذ برنامج العمل.

١٤ - السيدة موتوسامي - آشي (الولايات المتحدة): قالت إن مؤتمر بيجين لم يقتصر على إعادة تأكيد المكاسب المحرزة في مؤتمرات الأمم المتحدة السابقة وإنما عمل على وضع برنامج عمل يهدف بالفعل إلى وضع حد لتهميش المرأة واعتبارها عنصرا من عناصر التغيير لا مجرد مستفيدة سلبية منه. إن برنامج العمل يبرز أيضا العقبات التي ما زالت قائمة ووسائل التخلص منها. فهذه هي المرة الأولى التي تركز فيها وثيقة على النهوض بالمرأة في سياق حقوق الفرد والاستقلال الاقتصادي كما تبرز في جميع المجالات الحقوق والحريات الخاصة بالفرد. وما يميز أيضا برنامج العمل أنه يؤكد التدابير العملية الواجب اتخاذها وبخاصة على الصعيد الحكومي لإدماج المرأة في جميع المجالات السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعمل على جعلها تشارك في اتخاذ القرارات. إن الحديث لم يتوقف طوال الإعداد للمؤتمر عن أنه يجب أن يهدف أساسا إلى تعبئة الرجال والنساء على جميع المستويات للعمل معا من أجل النهوض بالمرأة. إن الأفراد والمنظمات غير الحكومية يجب أن يعملوا معا بالتعاون مع الحكومات على تعبئة الإرادة السياسية اللازمة لتغيير الأمور. إن العديد من الحكومات قد تعهدت في مؤتمر بيجين باتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز مركز المرأة في بلدانها أو أعلنت أن هذه التدابير قد اتخذت بالفعل.

١٥ - ويجب أيضا تعزيز قدرة الأمم المتحدة على العمل في هذا المجال. وبغية تنفيذ برنامج العمل فإنه يجب إجراء تعديل دينامي داخلي في المؤسسات والمنظمات وبخاصة القيم وطريقة التصرف والقواعد والإجراءات التي تعرقل النهوض بالمرأة. إن الولايات المتحدة ترى أن الأمم المتحدة يجب أن تدرج اشكالية الرجل/المرأة في جميع أنشطتها، وفي هذا ما يبرهن على إرادتها العمل ويستخدم أيضا كمثال بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره. كما يجب فضلا عن ذلك أن تنسق الأمم المتحدة أعمالها وتكفل متابعة نتائج تنفيذ برنامج العمل. إن وفد الولايات المتحدة يشيد بأن لجنة مركز المرأة تستعد لاعادة النظر في برنامج عملها وهذا من شأنه أن يسمح لها بالاضطلاع بدور الحفاز الرئيسي في تنفيذ برنامج العمل. إن وفد الولايات المتحدة يشعر أيضا بالارتياح لأن الأمين العام ينوي أن ينشئ في مكتبه وعن طريق استخدام الموارد البشرية والمالية القائمة منصبا رفيع المستوى يضطلع شاغله بوظيفة مستشار للأمين العام فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالمرأة ويسهم في ضمان تنفيذ برنامج العمل على مستوى المنظومة وبالتعاون الوثيق مع شعبة النهوض بالمرأة. إن غالبية الأهداف التي حددت في برنامج العمل يمكن تحقيقها عن طريق إجراء تعديلات سياسية واقتصادية ومؤسسية تسمح بوضع أولويات لصالح النساء والفتيات وتخصيص الموارد المالية اللازمة لذلك. ولا يمكن التأكيد بما فيه الكفاية على الإرادة السياسية التي لا غنى عنها على جميع المستويات لإحراز التقدم.

١٦ - السيد ميستريك (سلوفاكيا): أشار إلى أن التغيرات التي طرأت على المجتمع السلوفاكي في السنوات الأخيرة قد أدت إلى تغير تصرفات وطرق تفكير المواطنين تغيرا جذريا وبخاصة النساء. إن المناخ الناجم عن وجود مجتمع ديمقراطي متحرر قد سمح للمواطنين بالاضطلاع بمسؤولية سيادية ضخمة

إزاء المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية وبضمان تعددية وجهات النظر والحصول على إعلام متزايد في مجال الحقوق الأساسية وبخاصة حقوق المرأة.

١٧ - بيد أن هذه العملية أي عملية التحول كان لها أثر سلبي فيما يتعلق بعمل المرأة والإجرام الذي يمارس ضدها. وإذا كانت سلوفاكيا تضم الآن ١٣ في المائة من النائبات وثلاث وزيرات فإن الفرق بين عدد النساء اللائي يتمتعن بمستوى تعليم عال وأولئك اللائي حصلن على مناصب قيادية أو مناصب عليا في الإدارة ما زال صارخا.

١٨ - وما زالت القيم الأسرية التقييدية راسخة اليوم إلى أبعد الحدود في المجتمع السلوفاكي. إن برنامج العمل الذي أقره المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ينص على أن المساواة بين المرأة والرجل تبدأ في داخل الأسرة. وفي هذا الصدد فإن سلوفاكيا ترى أن من الضروري التخلص من السيطرة التقليدية للرجل وتعليم المرأة حتى تتبين كفاءتها وقدراتها الخاصة في مجال اتخاذ القرار.

١٩ - إن جمهورية سلوفاكيا تؤيد تعزيز التعاون الدولي لتنفيذ البرامج المتعلقة بالنهوض بالمرأة. وهي تتفهم تماما الاحترام الذي يجب أن يولى لاحتياجات المرأة، ولذلك فقد أولت أهمية خاصة لأنشطة التحضير للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة على المستويين الوطني والدولي. وقد اشتركت بنشاط بصفتها عضوا في لجنة مركز المرأة في إعداد الوثيقة الختامية للمؤتمر وبرنامج العمل.

٢٠ - وفيما يتعلق بتنفيذ نتائج مؤتمر بيجين فإن سلوفاكيا سوف تركز جهدها على مركز المرأة وإيجاد الظروف اللازمة لتنفيذ نتائج المؤتمر في مجال التنمية الاقتصادية وبخاصة على مستوى المشاريع الصغيرة والمتوسطة. إن سلوفاكيا تؤيد زيادة عدد النساء في الأمانة العامة للأمم المتحدة وفي الوكالات المتخصصة وبخاصة في مراكز المسؤولية.

٢١ - وفضلا عن ذلك فإن جمهورية سلوفاكيا ترى أن مؤتمر بيجين قد سمح بتحقيق تقدم هام في مجال الدفاع عن حقوق المرأة وذلك بالتذكير بأن هذه الحقوق لا يمكن فصمها عن حقوق الرجل.

٢٢ - السيدة هاورث ويلز (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين): قالت إن المفوضية قد اهتمت إلى حد بعيد في السنوات الخمس الماضية بالتأكيد في مختلف أنشطتها المتعلقة بالحماية والمساعدة على حالة النساء اللاجئات. إن السياسة والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالمرأة اللاجئة قد سمحت بتوعية الموظفين بالمفوضية وشركائها بالمصاعب وأوجه الضعف الخاصة بهذه الفئة من السكان. إن البرامج الكبرى ذات الصلة بالتدريب، وسواء تعلق الأمر بالحالات العاجلة أو الحماية أو البرمجة تتضمن جانبا يعنى بالتدريب على المشاكل الخاصة بالمرأة. وبغية جعل هذا التدريب في متناول الجميع فإن المفوضية قد عهدت به إلى منظمات محلية غير حكومية. إن هذه الرغبة في أخذ الاحتياجات الخاصة بالمرأة في الاعتبار قد حملت المفوضية على إجراء تعديل ملحوظ في تنفيذ برامجها. وعندما توجد حالة طارئة فإن الموظفين

المجتمعيين يكلفون بتقييم هذه الحالة من البداية وأوجه الضعف الخاصة بالسكان. وتعمل المفوضية فضلا عن ذلك على إتاحة حماية جسدية وقانونية للاجئين وقد وضعت مبادئ توجيهية جديدة ترمي إلى منع العنف ضد المرأة. وتجدر بالإشارة أن العديد من البلدان قد اتخذت تدابير بغية جعل إجراءات منح اللجوء تلبي الاحتياجات الخاصة بالنساء. وترى المفوضية أن توعية اللاجئين بحقوقهم ومسؤولياتهم القانونية من شأنه أن يحسن الأمن في المخيمات. إن المفوضية تتعاون حاليا مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية للتغلب على الثغرات التي قد تتضح في عملها في مجال الصحة التناسلية. كما أنها تولي مزيدا من الاهتمام لوضع إحصاءات لكل من الجنسين وتعمل على التمييز بينهما عندما يتعلق الأمر بالتسجيل وتقييم الاحتياجات.

٢٣ - وعلى الرغم من أن المفوضية تهتم بصورة متزايدة بمصير المرأة اللاجئة فإنها تشعر بالقلق لأن سياساتها ومبادئها التوجيهية المتعلقة بالمرأة اللاجئة لا تنفذ بصورة كافية ميدانيا. والمفوضية تشعر بالأسف بخاصة لأن اللاجئات لا يشتركن مطلقا في تخطيط أنشطة لجان اللاجئين التي تدير المخيمات أو في عملها. ومن الضروري مثلا الحرص على أن تحصل المرأة على حصتها من الغذاء وغيره من المعونات.

٢٤ - إن المفوضية قد اشتركت بنشاط في الاجتماعات التحضيرية الإقليمية وكذلك في المؤتمر ذاته كما حرصت بالتعاون الوثيق مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية وكذلك مع اللاجئات على أخذ الاحتياجات الخاصة للمرأة اللاجئة في الاعتبار في برنامج العمل وبخاصة فيما يتعلق بالحقوق الأساسية والعنف وآثار المنازعات المسلحة. ويجب الآن العمل على تنفيذ التوصيات الواردة في برنامج العمل خلال السنوات القادمة. إن المفوضية سوف تركز عملها من الآن فصاعدا على تطبيق التوصيات الصادرة عن المؤتمر وعن المؤتمرات الأخرى التي كرست للبيئة حقوق الإنسان والسكان والتنمية الاجتماعية. وقالت إن فريقا خاصا رفيع المستوى سيكلف بمراقبة تنفيذ خطط العمل. ويوجد أربعة موظفين ميدانيين جدد سوف يقدمون النصائح ويتابعون أوجه التقدم المحرزة على المستوى الإقليمي. وعلى المستوى الوطني سيتم تعزيز المكاتب المحلية التي أنشئت ترقبا لمؤتمر بيجين. إن المفوضية تعمل من الآن على توظيف المزيد من النساء وبخاصة في مناصب المسؤولية. وأضافت أن الموظفين الجدد والممثلين سوف يحصلون على تدريب يرتكز أساسا على احتياجات الجنسين، كما أن الإحاطة بسياسة المفوضية وبمبادئها التوجيهية المتعلقة بالمرأة اللاجئة ستكون ضمن الاختصاصات والكفاءات الأساسية اللازمة للترقي.

٢٥ - إن المفوضية تتبين أهمية التعاون فيما بين المؤسسات والتعاون مع المنظمات غير الحكومية في هذا المجال. وقد تم توقيع مذكرة اتفاق تتعلق بالمسائل ذات الصلة بالمرأة اللاجئة مع برنامج الأغذية العالمي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومعهد الأمم المتحدة للمرأة كما تجري مفاوضات حاليا مع اليونيسيف. إن المفوضية تنوي الاستفادة من كفاءات كل منظمة مع تفادي تداخل الجهود. كما أن المفوضية قد تعاونت بخاصة مع المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة. وقد سمح هذا التعاون بالتركيز بصورة أكبر على هذا

الجانب الخاص من جوانب حماية المرأة اللاجئة. إن المفوضية قد أكدت بشكل خاص في علاقاتها مع المنظمات غير الحكومية وبخاصة "الشراكة الفاعلة" على المشاكل الخاصة بكل من الجنسين.

٢٦ - ويجب لتطبيق برنامج العمل البرهنة على أعلى المستويات وفي منظومة الأمم المتحدة بأسرها على الإرادة اللازمة لذلك كما يجب الاستفادة إلى أبعد الحدود من الكفاءات الخاصة للمسؤولين عن النهوض بالمرأة في العديد من هيئات المنظومة. إن هؤلاء المسؤولون فضلا عن معلوماتهم الغزيرة التي تفيد لجنة مركز المرأة يضطلعون بمناصب استراتيجية لتشجيع التغيير.

٢٧ - السيدة هوتجس (هولندا): أكدت أنه على الرغم من الموافقة عام ١٩٧٩ على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فإن العديد من البلدان لم تعترف بعد رسميا بالمساواة بين المرأة والرجل. إن هولندا تحث جميع البلدان التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية على الانضمام إليها كما تحث البلدان التي أعربت عن تحفظات بصدد هذه الاتفاقية على سحبها.

٢٨ - إن الوثيقة الختامية لمؤتمر بيجين تدعو جميع الحكومات إلى تأييد العملية التي يجب أن تؤدي إلى وضع بروتوكول اختياري للاتفاقية ينص على إجراء لتقديم الشكاوى، وحكومة هولندا تشيد بهذه المبادرة التي أيدتها دائما.

٢٩ - وقالت إن هولندا تؤيد أيضا بنشاط أعمال المقرر الخاص الجديد المعني بالعنف ضد المرأة، عن طريق جمع المعلومات بشكل منتظم لهذا الغرض، لأن من الضروري أن تسهم البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة في جهود المنظمة.

٣٠ - إن نقل لجنة مركز المرأة واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة إلى نيويورك وكذلك استنتاجات مؤتمر بيجين تتيح إمكانات جديدة لتكامل نظام أكثر حرصا على المساواة بين الجنسين على جميع مستويات أنشطة المنظمة. بيد أن هذا التكامل لن يصبح ممكنا إلا إذا أتيحت للمنظمة الصكوك المطلوبة. إن حكومة هولندا تضع حاليا إجراء لتقييم أثر توجيهاتها السياسية على النساء وهذا التقييم قد يسمح أيضا بقياس آثار برنامج العمل على السياسات الوطنية.

٣١ - إن التقرير العالمي لعام ١٩٩٥ المعني بالتنمية البشرية الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استعدادا لمؤتمر بيجين يخلص إلى عدم وجود أي بلد يتيح للمرأة فرصا متساوية مع فرص الرجل. ففي هولندا تحصل المرأة على ٢٥ في المائة من الدخل الوطني في حين تشغل ٤٠ في المائة من الوظائف ويبلغ متوسط دخلها بالكاد ٧٦ في المائة من دخل الرجل. ولاحظت ممثلة هولندا مع الارتياح أن الفقرة ١٦٥ زاي من برنامج العمل تطلب إجراء تقييم على المستوى العالمي لعمل المرأة غير المأجور. وتشيد أيضا بأوجه التقدم المحرزة في مجال تعليم الفتيات وصحتهن وحقوقهن فيما يتعلق بالميراث وبمكافحة العنف في

داخل الأسرة والاتجار بالنساء وأشكال العنف الأخرى ضد المرأة والاعتراف بالحقوق الجنسية بوصفها حقوقا أساسية.

٣٢ - وقالت إن البلدان التي اشتركت في مؤتمر بيجين وعددها ١٨٩ بلدا قد تعهدت بتنفيذ برنامج العمل مع ضمان احترام المساواة بين الجنسين في السياسات والبرامج التي ستعمل على تنفيذها. ولكن ما زال هناك الكثير الواجب عمله على المستوى الوطني لمكافحة التمييز الواقعي ومنعه. ومن ثم فإنه يجب اعتماد تدابير خاصة لهذا الغرض. ولا يمكن القبول بحالة تأخذ في الاعتبار فقط متطلبات نصف سكان العالم. إن على الرجال أيضا الاضطلاع بمسؤولياتهم في هذا المجال. وأضافت أن الأمر يتعلق كذلك بمسألة الإرادة السياسية، والحكومة الهولندية قد قبلت إدراج توصيات بيجين في وثيقة توجيهية جديدة تعنى بالمساواة في الحقوق، ومن المقرر نشرها في الخريف.

٣٣ - ومضت قائلة إن عدد سكان العالم قد تضاعف في الخمسين عاما الماضية. بيد أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يرى أن هذا العدد يمكن أن يستقر شريطة أن تسهم المرأة كما يسهم الرجل في جميع جوانب عملية التنمية.

٣٤ - وفي عام ٢٠٠٥ سيتجمع نصف سكان العالم كما هو متوقع في المناطق الحضرية وهذا من شأنه أن يزيد الاحتياجات اللازمة من الهياكل الأساسية والصحية والاجتماعية والصحة في المدن. إن عدد الأشخاص الذي يوجودن حاليا بلا مأوى يتزايد بصورة مؤسفة في البلدان الصناعية. والهدف من التنمية المستدامة لن يتحقق دون مشاركة الجميع وبخاصة النساء. اللائي يتعين عليهن المساهمة أيضا مثلهن في ذلك مثل الرجال في عملية اتخاذ القرارات على مستوى المجتمعات المحلية.

٣٥ - وهذا هو السبب في إشادة ممثلة هولندا بالمشاركة المتزايدة للمنظمات غير الحكومية بما في ذلك المنظمات النسائية في المؤتمرات العالمية التي تعقدها الأمم المتحدة. إن مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وثلاث منظمات غير حكومية دولية تعنى حاليا بالمسائل المتعلقة بالمرأة وقد نشرت إعلانا مشتركا جاء فيه أن الوصول العادل إلى حيازة الأراضي والملكية والحصول على الائتمانات يعد مسألة ذات أولوية. وفي إطار الأعمال التحضيرية لمؤتمر السكان الثاني اشترك ممثلون عن المنظمات غير الحكومية في أعمال فريق الصياغة المكلف بوضع مشروع الوثيقة الختامية.

٣٦ - لقد حان الوقت للتعاون النشط والفعال في بناء المستقبل بين جميع الأطراف المعنية والسلطات المحلية والقطاع الخاص والرابطات المحلية والحكومات. إن المرأة ستظل تطالب باستناد هذه المشاركة إلى الإرادة السياسية والالتزام وتقاسم المسؤوليات مع الرجال.

٣٧ - السيدة غرياسون (البنك الدولي): قالت إن البنك الدولي يولي أهمية أساسية لحقوق المرأة ومن ثم فقد أوفد إلى مؤتمر بيجين وفدا برئاسة رئيسه شخصيا. كما أنه نظم فضلا عن ذلك مجموعة من الحلقات الدراسية بعنوان "Beyond Beijing: Acting on commitments to the World's Women". بغية الحفاظ على روح المؤتمر. إن الالتزامات التي اتخذها البنك الدولي في بيجين تتعلق في المقام الأول لتعليم الفتيات والبنك ينوي تكريس حوالي ٩٠٠ مليون دولار سنويا لهذا القطاع ويقترح وضع هدفين واقعيين من أجل عام ٢٠١٠: تنهي جميع الفتيات الدراسة الابتدائية ومواصلة نفس نسبة الفتيان والفتيات أي ٦٠ في المائة دراستهم الثانوية. إن الأمر يتعلق حاليا بوضع خطة عمل بالتعاون مع الشركاء الآخرين مثل مؤسسات الأمم المتحدة والمانحين والمنظمات غير الحكومية وبخاصة الدول التي تحصل على المساعدة لبلوغ هذين الهدفين وذلك بالتأكيد على تخصيص الموارد والأولويات في الميزانية ومتابعة العمل المقرر الاضطلاع به.

٣٨ - إن التعليم هو المرحلة الأولى للخروج من حياة الفقر ولكنه لا يكفي إذا لم تواكبه الظروف الصحية السليمة. إن البنك الدولي هو حاليا المصدر الخارجي الرئيسي لتمويل الصحة الجنسية والرعاية الصحية الأولية ومكافحة الإيدز، والدراسة التي اضطلع بها في بنغلاديش توضح أن بوسع المرأة إذا ما حصلت على قروض ولو ضئيلة مثل ١٠٠ دولار أن تضاعف دخل أسرتها، بل وكثيرا ما تتغلب على الفقر خلال خمس سنوات. إن البنك الدولي يعمل جاهدا على زيادة برامجه للتمويل الجزئي في البلدان النامية التي يكرس لها ٢٠٠ مليون دولار ويأمل في أن يتم تطوير هذا النشاط وتنميته في المستقبل.

٣٩ - ومن الضروري أيضا أن تتمتع المرأة بالتكافؤ الفعلي للفرص في مجال العمل ويصبح بإمكانها المشاركة في اتخاذ القرارات. ولذلك فإن أي بلد يجب أن ينمو ويتطور حتى يتسنى له إيجاد فرص للعمل وأن يمنح سواء في تشريعه أو في ميزانياته إمكانات متساوية للرجل والمرأة فيما يتعلق بالوصول إلى العمل والخدمات والائتمانات والملكية. إن البنك الدولي يوصي بهذه الاستراتيجية للبلدان التي تتعامل معه. وهو يعمل حاليا على إنشاء صندوق للسماح للمرأة بمزيد من المشاركة في اتخاذ القرارات وفي منع المنازعات وتسويتها وكذلك المشاركة في الإدارة. وتجري مشاورات مع الرابطات النسائية في افريقيا وبخاصة في بنن وبوركينا فاصو ومالي وغانا وزامبيا.

٤٠ - إن البنك الدولي ينوي أيضا إعادة تقييم نشاطه أولا بأول. وقد حدد لنفسه هدفا هو تحسين التوازن بين موظفيه من الرجال والنساء. وتشكل النساء حاليا ٣١ في المائة من موظفي الفئات العليا. إن البنك يعمل جاهدا أيضا على إيجاد بيئة أكثر مواتاة ولذلك فقد وضع سياسة الإجازة الأسرية الممتدة، ومرونة ساعات العمل وبرامج لتقديم المشورة والمعلومات، وقواعد دقيقة للغاية ضد أي شكل من أشكال المضايقات.

٤١ - السيدة رادوشوفسكا - بروشويتز (بولندا): قالت إن بلدها قد أنجز الكثير في الواقع من أجل النهوض الاقتصادي والاجتماعي بالمرأة ومن أهم المشاكل التي تواجهه حاليا النسبة المرتفعة للبطالة لدى العنصر النسائي النشط وعدم تكافؤ الوصول إلى المناصب القيادية وعدم احترام مبدأ الأجر المتساوي عن

العمل المتساوي. إن بعض هذه المشاكل نجمت عن التحولات الهيكلية الرئيسية التي تمت في بولندا وكلها تستحق الاهتمام الخاص. إن الأمر لا يتعلق بتعديل القوانين واللوائح البائدة فحسب وإنما أيضا بتغيير العادات وطريقة التفكير. وبغية تحقيق أفضل النتائج لبرنامج العمل الذي وافق عليه المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، تجري حاليا دراسة تدابير طويلة الأجل لضمان تنفيذه. ويجدر أيضا إيجاد تعاون أوثق بين حكومات كل منطقة وتنسيق أفضل بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

٤٢ - إن وفد بولندا ينوي فضلا عن ذلك تعزيز أو إنشاء هيئات إذا اقتضى الأمر تكلف بمعالجة أو تنسيق المسائل المتعلقة بالمرأة في داخل اللجان الإقليمية، وهذا يتفق والتوصية الواردة في الفقرة ٣٠١ من برنامج العمل العالمي. كما تحرص بولندا أيضا على الإشادة باللجنة الاقتصادية لأوروبا ومساهمتها في الأعمال التحضيرية للمؤتمر على المستوى الإقليمي وبخاصة في إطار المساعدة التي قدمتها للبلدان التي تمر بفترة إنتقالية. وفي هذا الصدد فإنها تعلن عن تأييدها لأية مساعدة مقبلة في مجال تعزيز القدرات للنهوض بالمرأة في البلدان التي تمر بفترة انتقالية. إن بولندا ترى أيضا أن الدور الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يجب أن يعزز في أوروبا الشرقية نظرا لأن اللجنة الاستشارية للصندوق قد أقرت بعدم وجود ما يمنع وجود هذه الهيئة الآن في أوروبا الشرقية. وتأمل بالتالي أن تتبنى اللجنة الثالثة هذه التوصية التي اعتمدتها اللجنة الاستشارية.

٤٣ - السيدة ونغ (استراليا): قالت إن مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع المعني بالمرأة قد عقد منذ شهرين وقد حان الوقت لتنفيذ برنامج العمل في أفضل إطار مؤسسي ممكن. إن ضمان تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر وكفالة متابعة العمل المضطلع به تقع على عاتق الجمعية العامة التي يجب عليها إدراج اهتمامات المرأة في جميع أعمالها. إن إعادة النظر في ولاية لجنة مركز المرأة عام ١٩٩٦ سوف تتيح الفرصة لتحسين قدرتها على الاضطلاع بدور مركزي لمراقبة تنفيذ برنامج العمل على مستوى المنظومة وهو ما لن يتسنى إلا إذا أتيحت لها أمانة صلبة وموارد كافية. إن استراليا تشيد فضلا عن ذلك بقرار الأمين العام إنشاء مجلس رفيع المستوى للنهوض بالمرأة يكلف بإسداء المشورة له وبوضع طرائق تجديدية للمتابعة وبخاصة ضمان النهوض بالمرأة في الأمانة العامة ذاتها.

٤٤ - إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي سوف يعمل على أن تتم بطريقة منسقة ومتكاملة متابعة نتائج المؤتمرات العالمية التي نظمتها الأمم المتحدة مؤخرا. وقد كرس بالفعل مناقشات خاصة للنهوض بالمرأة وتنفيذ نتائج مؤتمر بيجين. إن استراليا تدعو صناديق وهيئات الأمم المتحدة إلى تغيير وتعديل برامجها وتشيد بما أعلنته لجنة التنسيق الإدارية عن رغبتها في العمل على أن يصبح النهوض بالمرأة أولوية في داخل المنظومة وعلى تحسين حالة المرأة في الأمانات المختلفة لهذه الهيئات .

٤٥ - إن الحكومة الاسترالية تدرس حاليا برنامج العمل وبخاصة التوصيات الواردة به وسوف تكلف مختلف الهيئات الحكومية بوضع برامج تشمل الاهتمامات الرئيسية للمرأة وتصبح قادرة على حلها. إن مناقشات بيجين قد أوضحت أن المرأة التي تعيش في البلدان النامية وفي المجتمعات التي تعتمد على

برامج المساعدة الإنمائية هي التي تواجه أكثر الصعاب. إن مجتمع المانحين يتعين عليه بالتالي استخدام برنامج العمل لتحديد المسائل ذات الأولوية الواجب إدراجها في أنشطة المعونة الإنمائية. إن استراليا تعمل جاهدة من أجل ذلك عن طريق هيئة المعونة الانمائية بها AUSAID التي تضع تقريرا من شأنه الإسهام في ضمان أخذ اهتمامات المرأة في الاعتبار عند وضع وتنفيذ الأنشطة الوطنية للمساعدة الإنمائية. إن المسائل التي تهم في المقام الأول المرأة الاسترالية هي مزيد من المشاركة في اتخاذ القرارات ومنع العنف ضدها وتحسين الرعاية الصحية المتاحة للنساء الأصليات أو نساء جزر مضيق توريس وكذلك وسائل التوصل إلى تحقيق التوازن بين الحياة المهنية والمسؤوليات الأسرية.

٤٦ - وعلى المستوى الإقليمي اضطلعت استراليا بدور هام في الإعداد للمؤتمر. وتعهدت في بيجين بمساعدة الدول الجزرية الواقعة في المحيط الهادي على تنفيذ البرامج ذات الأولوية والالتزامات التي اتخذت بمناسبة المؤتمر. وقد جرت مشاروات مع حكومات العديد من البلدان وكذلك مع الرابطات النسائية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية. وفي هذا الصدد كان المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة فرصة لملاحظة أهمية ما تقدمه المنظمات غير الحكومية من مساعدة. إن هذه المنظمات قد بدأت في تنفيذ أنشطة متابعة في العالم بأسره ويرجى أن تواصل لجنة مركز المرأة الحوار مع هذه المنظمات والتعاون معها.

٤٧ - وفيما يتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فإن من المشجع أنها أصبحت تضم حاليا ١٤٣ دولة طرفا وأن دولا أخرى تنوي التصديق عليها. واستراليا تحث هذه الدول على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. إن استراليا تشيد فضلا عن ذلك بالقرار الذي اتخذ في أيار/مايو ١٩٩٥ بتعديل الفقرة ١ من المادة ٢٠ وذلك عن طريق إلغاء مدة الأسبوعين المحددة للاجتماع السنوي للجنة. كما أنها تنوي كذلك النظر خلال الاجتماع القادم للجنة مركز المرأة في مسألة وضع بروتوكول اختياري لهذه الاتفاقية.

٤٨ - السيدة شيغاغا (زامبيا): قالت إن وفدها يوافق تماما على البيان الذي أدلى به الوفد الفلبيني باسم فريق الـ ٧٧ والصين. ونظرا لأن رئيس الدول الإثنتى عشرة الأعضاء في المجموعة الإنمائية للجنوب الأفريقي سوف يدلي ببيان شامل حول البندين ١٠٧ و ١٦٥ فإن وفد زامبيا سوف يقتصر على عرض ملاحظاته بشأن التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المتعلق بتنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (A/50/744). ويرى وفد زامبيا أن الرسالة الأساسية لمؤتمر بيجين هي تحويل أهداف برنامج العمل إلى سياسات واقعية وتدابير تهدف إلى كفالة النهوض بالمرأة. وقالت إنه يجب من أجل ذلك إعادة توجيه عمل المؤسسات على جميع المستويات بغية الإسراع بتنفيذ برنامج العمل وبخاصة إدراج إشكالية الرجل/المرأة في جميع سياسات الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المختصة.

٤٩ - إن الأمين العام قد أوضح في موجز التقرير أنه يركّز بوجه خاص على التوصيات التي تترتب عليها آثار مباشرة فيما يتعلق بالعمل على الصعيد الدولي بما في ذلك التوصيات التي تقتضي أن تنظر فيها الجمعية العامة في دورتها الخمسين. إن وفد زامبيا يترقب باهتمام المقترحات التي سيقدمها الأمين

العام إلى لجنة مركز المرأة في دورتها التالية، وهو على يقين بأن هذه المقترحات سوف تساعد اللجنة في وضع برنامج عمل لتنفيذ برنامج العمل. كما أن وفد زامبيا يأمل أيضا أن يقدم توصيات بشأن إنشاء آليات تكلف بمتابعة تنفيذ برنامج العمل على جميع المستويات، وهذا من شأنه أن يسمح للجنة بإجراء مناقشات أكثر إثمارا. وأشارت مع الارتياح إلى مضمون الفقرة ١٩ من تقرير الأمين العام وقالت إنها تحرص على التأكيد بأن بعض المقترحات التي قدمها الأمين العام قد لا تهدف حقيقة إلى توفير دعم فعّال وبشكل متكامل لتنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع وإنما تسهم بشكل أكبر في الإبقاء على الوضع الحالي مع إيجاد تداخل جديد بين المهام وذلك أكثر مما تعزز برنامجا يتسم بوحدة الهدف والعمل في منظومة الأمم المتحدة. إن تنقيح استراتيجية مختلف آليات الأمم المتحدة وطرائق عملها وتعزيزها قد لا يكفي إذا لم يكن هناك في داخل المنظومة دائرة مكلفة بالعمل على توجيه النهج بصورة أفضل. وهذا في الواقع ومن وجهة نظر وفد زامبيا أحد أسباب عدم تطبيق استراتيجيات نيروبي التطلعية تطبيقا كاملا. إن شعبة النهوض بالمرأة قد كلفت في الواقع بتطبيق الاستراتيجيات ولكن مهمتها كانت التركيز على التوجيهات السياسية والخدمات التقنية الواجب تقديمها للجنة مركز المرأة ولم تكن تولي سوى القدر الضئيل للأنشطة التنفيذية. إن الافتقار للتنسيق والمراقبة في داخل المنظومة قد أدى إلى عدم وجود متابعة واقعية لتطبيق الاستراتيجيات. ويرى وفد زامبيا مع قبوله الرأي القائل بأن الدوائر التنظيمية سوف تضطلع بمسؤولياتها فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات الواردة في برنامج العمل، أنه يجب إنشاء دائرة مسؤولة على الصعيد التنفيذي. ووفد زامبيا لا يرى أن فرقة العمل المشتركة بين المؤسسات والمقترح إنشاؤها تعد إجراء كافيا نظرا لأن هذه الفرقة سوف تكلف أساسا بالتنفيذ. ولم تحدد بعد حتى الآن الهيئة الرئيسية في مجال النهوض بالمرأة. إن وفد زامبيا لا يؤيد الاقتراح الرامي إلى أن يعهد بمهام مستشار الشؤون المتعلقة بالمرأة إلى أحد المستشارين الخاصين في مكتب الأمين العام لأنه يخشى أن يؤدي ذلك إلى استمرار تهميش المسائل المتعلقة بالمرأة وبخاصة إذا لم تحدد للمستشار الرئيسي مسؤوليات خاصة. وفضلا عن ذلك فإن وفد زامبيا لا يرى في هذه الحالة كيف يمكن أن يضطلع المستشار الخاص بمهام المراقبة والتنسيق. إن هذا يتعارض من وجهة نظر وفد زامبيا مع توصيات المؤتمر الذي كان يرى أن مستشار الأمين العام للمسائل المتعلقة بالمرأة سوف يعاون في تنفيذ برنامج العمل على مستوى المنظومة بالتعاون الوثيق مع شعبة النهوض بالمرأة. إن وفد زامبيا لا يعارض، وفي إطار الموارد البشرية والمالية القائمة، في أن يكلف أحد المستشارين الخاصين للأمين العام بهذه المهمة الضخمة على وجه الحصر. ومن المهم بالتأكيد أن تأخذ جميع الاعلانات وجميع التقارير الصادرة عن الأمين العام في الاعتبار إشكالية الرجل/المرأة، ولكن وفد زامبيا يرى أنه يتعين التأكيد على الجانب التنفيذي وعلى التنسيق. وينبغي في نظر وفد زامبيا إجراء المزيد من البحث فيما يتعلق بالآلية التي سوف تسهم بأكبر قدر في تنسيق أعمال المستشار المعني بالمسائل المتعلقة بالمرأة وبشعبة النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وغيرها من الدوائر المختصة. إنه يتعين تعزيز فعالية هذه المؤسسات، التي يجب أن تضطلع بالمهام المنصوص عليها في برنامج العمل على أفضل نحو ممكن وذلك عن طريق توفير الموارد البشرية والمالية الكافية لها في إطار الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة. إن وفد زامبيا الذي يرى أنه لم يتم توفير الموارد الكافية في الماضي فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة يطلب إلى الأمين العام العمل على إصلاح الوضع.

٥٠ - ولاحظ وفد زامبيا مع الارتياح أن الأمين العام يقترح إنشاء مجلس رفيع المستوى يعنى بالنهوض بالمرأة ويكلف بإبداء المشورة له بشأن تنفيذ نتائج المؤتمر، ولكنه يرى أن هذا الرأي يستحق المزيد من البحث. ووفد زامبيا ليس على يقين تماما بأن المجلس لن يشكل نوعا من الازدواج مع لجنة مركز المرأة. وإذا ما أخذت في الاعتبار عند تسمية أعضاء اللجنة كفاءاتهم وتخصصاتهم فإن الأمين العام سيجد لديهم المشورة التي يحتاجها. إن هذا الحل الأخير من شأنه أن يسمح أيضا بمزيد من الشفافية.

٥١ - وقالت إن وفد زامبيا يشعر بالارتياح لأن الهيئات المعنية بما فيها المؤسسات الناجمة عن اتفاقات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية سوف تدعى للانضمام إلى فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمشار إليها في الفقرة ٨٧ من التقرير وتأمل في أن يشمل هذا العمل المشترك أيضا هيئات حكومية دولية أخرى وذلك من شأنه أن ييسر تنفيذ التوصية الواردة في الفقرة ٣٥٤ من برنامج العمل (الفقرة ٨٥).

٥٢ - وأضافت أن وفدها يرى فضلا عن ذلك أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي سوف يضطلع في هذا المجال بدور بالغ الأهمية نظرا لأنه في مكان طيب للغاية للاهتمام بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية لبرنامج العمل. وهذا يعني أنها تنتظر باهتمام الانتهاء من عملية إعادة تنشيط المجلس والتي سوف تؤدي إلى جعله هيئة فعالة في مجال وضع السياسات.

٥٣ - ثم انتقلت إلى الخطة المنقحة المتوسطة الأجل على مستوى المنظومة للنهوض بالمرأة (الفقرة ٨٨ من التقرير) فقالت إن وفدها يود الاحتفاظ بموقفه فيما يتعلق بالمناقشات الأساسية لأنه يود التأكد من أن النهج المزمع سوف ييسر بالفعل النهوض بالمرأة ولا يسهم في تهميش المسائل المتعلقة بها كما هو الحال الآن.

٥٤ - السيدة شرفمان (اسرائيل): تكلمت بشأن البند ١٠٧ من جدول الأعمال فقالت انها تقر بنجاح المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وتشيد ببرنامج العمل الذي اعتمد في بيجين. وفي اسرائيل اجتمعت جميع المنظمات النسائية بما فيها تلك التي لم تشترك في المؤتمر وذلك لمناقشة تنفيذ البرنامج. وقد تقرر إنشاء لجنة تكلف بتحليل التقارير ودراسة وسائل تطبيق التوصيات والقرارات. إن هذه اللجنة سوف تعمل بالتنسيق مع مستشار رئيس الوزراء المعني بشؤون المرأة وتضم ممثلي المنظمات غير الحكومية والحكومة.

٥٥ - إن هناك العديد من العوامل التي قد تعرقل تنفيذ البرنامج وبخاصة في مجال التنمية. أولا إن النساء في مجموعهن مستبعدات من الحياة السياسية. وعلى الرغم من بعض أوجه التقدم فإن حالتهن في هذا الصدد ما زالت غير مرضية. وفي الأمم المتحدة نفسها وبعد خمسين عاما من إنشائها لم تتوصل المرأة دائما إلى إسماع صوتها بشأن هيكل المنظمة والمسائل الاقتصادية والسياسية بها. إن وفد اسرائيل يأمل بشدة في رؤية مزيد من النساء في الوظائف العليا في الهيئات والمنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وذلك في المستقبل القريب ويرى أنه يجب اعتماد سياسات واقعية لكفالة المساواة بين المرأة والرجل في المنظمات الدولية والقطاع العام. إن التمييز القائم على الجنس والذي يجعل المرأة

في مركز التبعية والضعف من شأنه أن يؤدي أيضا إلى احباط تنفيذ برنامج عمل المؤتمر. إن وفدها يعارض السياسات التي تكرس هذا النوع من التمييز حيث أنها تعزز الأنماط المقولبة الجنسية ولا تسمح للمرأة بالاضطلاع بأي دور آخر سوى الدور الذي يخصصه لها الرجال. كما ينبغي أيضا حتى يتم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر تنفيذا كاملا أن ينظر إلى حقوق المرأة بوصفها حقوقا أساسية كرست في مؤتمر فيينا المعني بحقوق الانسان واحترامها احتراما فعليا في الواقع.

٥٦ - إن اسرائيل مثلها مثل البلدان المتقدمة النمو الأخرى تضع معارفها وخبراتها في خدمة البلدان النامية وبخاصة نساء هذه البلدان. إن مركز التدريب الدولي غولدا مائير الموجود في جبل الكرمل يوفر للنساء دراسات تدريبية لتنمية معارفهن ومؤهلاتهن في مختلف الميادين (تعليم الأطفال والخدمات الاجتماعية والإنمائية، والتنظيمات المجتمعية بخاصة) ويسمح لهن بالتالي بأن يصبحن مستقلات ويسهمن في تنمية بلادهن. إن المركز الذي تديره النساء يقترح أيضا برامج تدريب سنوية لإنشاء وإدارة المشاريع المدرة للدخل وينظم ندوات تشترك فيها مسؤولات من العالم أجمع.

٥٧ - وفي الشرق الأوسط فإن السلام الذي ظل لفترة طويلة يبدو بعيد المنال قد أصبح الآن في متناول الاسرائيليين والفلسطينيين. وإزاء أوجه التقدم التي أحرزت مؤخرا في عملية السلام فإن أعدادا متزايدة من الاسرائيليات والفلسطينيات قد أصبح بوسعهن الاجتماع كما أصبح لديهن إمكانية ضم جهودهن لمواجهة التمييز والتعصب والتطرف وكل ما من شأنه أن يحول بينهن وبين ممارسة حقوقهن وتنمية إمكاناتهن. إن الاسرائيليات والفلسطينيات قد اشتركن بالفعل في مختلف الاجتماعات المشتركة وفي مؤتمرات اقليمية مثل مؤتمر القمة لنساء حوض البحر الأبيض المتوسط والنساء الأوروبيات المعقود في مراكش في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٤.

٥٨ - إن أفضل وسيلة لدعم السلم في الشرق الأوسط إنما هي تشجيع ايجاد ثقافة للسلم. إن النساء عليهن الاضطلاع بدور بارز بهذا الصدد وفي إطار الحركة التجمعية بوجه خاص. ولذلك فإنه يتعين تعزيز تعاونهن على المستوى الاقليمي.

٥٩ - السيدة أموريم (اليونسكو): قالت إن اليونسكو قد وضعت استعدادا للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة برنامجا بشأن المساواة بين الجنسين (Agenda for gender equality) التزمت فيه بتعزيز برامجها الخاصة بالنهوض بالمرأة وذلك بالتعاون مع الدول الأعضاء والشركاء الدوليين. ومن أول الالتزامات التي اتخذتها اليونسكو في هذا الصدد النهوض بتعليم المرأة بغية السماح لها بالعمل لحسابها الخاص على جميع المستويات. وفضلا عن ذلك فإن هذا البرنامج يشجع المساواة فيما يتعلق بالوصول إلى المعارف في جميع المجالات وبخاصة العلمية والتقنية وينص في هذا الصدد على تشجيع وصول المرأة إلى التعليم العالي وإلى الدراسات التدريبية. كما ينص أيضا وبخاصة على تعزيز الحقوق الأساسية للمرأة والسماح لها بأن تصبح مواطنة كاملة المواطنة والاشتراك على قدم المساواة مع الرجل في وضع السياسات وتعزيز قدرات المرأة الإبداعية وحريتها في التعبير عن رأيها وتشجيع إيجاد وسائط اتصال متعددة الأطراف ومستقلة.

٦٠ - وفي هذا البرنامج أيضا تلتزم اليونسكو بالمساهمة في وضع ثقافة للسلم تعطي المرأة المكانة التي تستحقها. ومن هذا المنطلق فقد صاغت اليونسكو بيانا بشأن إسهام المرأة في السلم تنوي نشره في المؤسسات التعليمية وتؤكد فيه على العلاقة الوثيقة القائمة بين السلم والتنمية والمساواة بين الأجناس وعلى ضرورة التعليم في مجال حقوق الإنسان. وقد وقع على هذا الإعلان في مؤتمر بيجين العديد من المسؤولين.

٦١ - إن إعلان واغادوغو لعام ١٩٩٣ بشأن تعليم المرأة في افريقيا قد حدد المجالات التي يجب العمل بها على سبيل الأولوية على المستوى الإقليمي والوطني حتى يتسنى للفتيات والمراهقات الأفريقيات الوصول إلى المؤسسات التعليمية بأعداد أكبر. وقد وضعت اليونسكو بغية تنفيذ هذا الإعلان مشاريع للتدريب التقني والمهني تهدف إلى إعطاء المرأة بصفة عامة وسائل ممارسة أنشطة مدرة للدخل وشغل مناصب فنية. كما أنها تشجع أيضا التعليم من بعد عن طريق العديد من الوسائل (الإذاعات المجتمعية والأفرقة التعليمية المتحركة والمكتبات السيارة وما إلى ذلك). وفضلا عن ذلك فإن مؤتمر بيجين قد أتاح لليونسكو فرصة توقيع مذكرة اتفاق مع Grameen Bank في بنغلاديش اتفاق تقضي بالتزام اليونسكو بتمويل برامج النهوض بالمرأة في المناطق الريفية وأكثر المناطق فقرا في بنغلاديش.

٦٢ - وتنص استراتيجية اليونسكو المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٦-٢٠٠١ وفقا للتوصيات الواردة في الهدف باء - ٥ من برنامج العمل الصادر عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة على المساهمة في تقييم المشاريع المنجزة في مجال القضاء على مختلف أوجه الاختلافات للوصول إلى التعليم والتدريب على أساس الجنس ومساعدة البلدان النامية على القضاء على هذه الاختلافات وذلك عن طريق تقديم المساعدة التقنية لها. كما تنص أيضا على تكريس حيزا عريضا للحقوق الأساسية للمرأة وبخاصة العمل على منح المرأة إمكانية ممارسة حقوقها كاملة والمشاركة بصورة أكثر نشاطا وعلى قدم المساواة مع الرجل في جميع جوانب الحياة الاجتماعية. وتلتزم اليونسكو أيضا في هذا الصدد بوضع برامج تسمح بإعلام المرأة بحقوقها وتكثيف جهود اليونسكو لتعبئة الرأي العام ضد جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة.

٦٣ - السيدة برغوتي (المراقبة عن فلسطين): تكلمت في إطار البند ١٠٧ من جدول الأعمال فقالت إن مركز المرأة قد أحرز تقدما بالغا منذ انعقاد المؤتمر العالمي الأول المعني بالمرأة في مكسيكو عام ١٩٧٥ وإن كانت ما زالت هناك العديد من المشاكل التي تعترض الاستمرار في هذا الطريق (المنازعات المسلحة، الحروب الأهلية والعرقية، الأشكال الجديدة من العنصرية والتمييز العنصري، الاحتلال والسيطرة الأجنبيان، الفقر المدقع، الأمية، زيادة عدد اللاجئين، والنساء النازحات، وما إلى ذلك). إن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة قد اعتمد برنامج عمل واقعي ووضع إجراءات محددة لتنفيذ مقاصد وأهداف استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة. كما سمح للنساء في العالم أجمع بتبادل وجهات نظرهن بشأن وسائل تحسين مركز المرأة انطلاقا من روح التعاون والتضامن. إن الوفد الفلسطيني يشكر من جديد بشدة شعب وحكومة الصين لاستقبالهما المؤتمر وإسهامهما في إنجاحه.

٦٤ - وبغية ايجاد حل للصعوبات التي تواجه المرأة في الوقت الحالي فإن المجتمع الدولي يجب أن يصمم بحزم على تحسين مركز المرأة والدفاع عن حقوقها وتعبئة الموارد اللازمة لهذا الغرض. إن تنفيذ إعلان وبرنامج عمل بيجين يتوقف إلى حد بعيد على مشاركة المرأة في وضع السياسات واتخاذ القرارات.

٦٥ - وفيما يتعلق بالفلسطينيات فإن عملية السلم التي بدأت في الشرق الأوسط قد سمحت بتحسين حالتهن عن طريق تحسين ظروف معيشة الشعب الفلسطيني في مجموعه. بيد أن هناك العديد من العقبات التي ما زالت قائمة مثل الحالة الاقتصادية السيئة وإقامة مستوطنات يهودية جديدة وعزل بعض المناطق في الأراضي المحتلة وإغلاقها ومن بينها القدس ومصادرة الأراضي وموارد المياه مما يؤدي إلى مزيد من التدني في ظروف معيشة المرأة والأطفال الفلسطينيين المتدنية بالفعل من جراء النتائج المؤسفة لسنوات الاحتلال الطويلة (زيادة عدد اللاجئين والأشخاص النازحين، تفكك الأسر، تدهور التعليم، زيادة البطالة، وتدهور البيئة). وإن كان ذلك كله لم يحل دون مواصلة الفلسطينيات للكفاح والتوصل إلى الاعتراف في إعلان الاستقلال الفلسطيني لعام ١٩٨٨ بمساواتهن من حيث المبدأ بالفلسطينيين. ومن بين أولوياتهن اليوم العمل على اعتماد إعلان مبادئ بشأن حقوقهن وأخذها في الاعتبار في الدستور والقوانين الفلسطينية. ومن أهدافهن الأخرى إنشاء آلية رسمية لمتابعة المسائل النسائية ترتكز على الحركة الترابطية وتخول السلطة اللازمة للتأثير على قرارات السلطة الوطنية الفلسطينية. إن المشاركة النشطة للمرأة الفلسطينية في الانتخابات القادمة بوصفها ناخبة ومرشحة من شأنها أن تسمح لها بإحراز تقدم ملموس في العمل على بلوغ أهدافها.

٦٦ - إن أخذ اهتمامات المرأة التي تعيش في ظروف الاحتلال الأجنبي في الاعتبار في برنامج عمل بيجين يبرهن في الواقع على أن المجتمع الدولي ما زال يؤيد الفلسطينيات في كفاحهن من أجل الاستقلال والحرية. إن تنفيذ هذا البرنامج سيسهم في تحسين حالتهن ويسمح لهن بإحراز تقدم على طريق المساواة والرخاء.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥